مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 117 - 142

التجربة التنموية الجزائرية بين سقف الطموحات وتواضع الانجازات في خضم الأزمات الدولية، أين تكمن الحلول؟

The Algerian development experience between the ceiling of ambitions and the humility of achievements in the midst of international crises, where do the solutions lie?

منى قحام [1]، علي حميدوش [2*]

[1] كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، (الجزائر)، gahammouna@gmail.com
[2] كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، (الجزائر)، hamidouche_a2013@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2023/03/30 تاريخ قبول النشر: 2023/05/02 تاريخ النشر: 2023/06/16

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مراحل تطور الاقتصاد الوطني وما تعرض له من اخفاقات متتالية خلال المسيرة التنموية فلم يحقق إلا القليل من الأهداف المسطرة ولم يخرج بعد من عنق الزجاجة ومازال أسير مداخيل المحروقات التي تعرف هي الأخرى اضطرابات دولية ودورية ولذلك فهذه الدراسة تبحث في أسباب الاخفاق وتداعياتها على مستقبل الاقتصاد الوطني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة محورية أنه مالم يفتح باب الاستثمار بكل شفافية للكل من الاستثمار المحلي والأجنبي ومالم تتخلى الإدارة الاقتصادية الجزائرية عن عقلية البيروقراطية المتأصلة في أجهزتها المختلفة ومالم تتوارى ثقافة الريع في عقلية حكومات الجزائر المتوالية فلن يكون للاقتصاد الوطني سوى المزيد من الاخفاق وتضييع للوقت وهدر للجهد والمال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد؛ التنمية؛ الريع؛ الجزائر؛ التقدم.

Abstract:

This study aims to diagnose the stages of the development of the national economy and the successive failures it faced during the development process. It achieved only a few of the ruling goals and has not yet come out of the bottleneck and is still a prisoner of fuel revenues, which are also known as international and periodic disturbances. Therefore, this study examines the causes of failure and their repercussions. on the future of the national economy economically, socially and politically.

This study concluded with a pivotal conclusion that unless the investment door is opened with full transparency for both domestic and foreign investment, and unless the Algerian economic administration abandons the bureaucratic mentality inherent in its various agencies, and unless the rent-seeking culture hides in the mentality of successive Algerian governments, the national economy will only have

Keywords: economy, development, rent, Algeria, progress.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

خاضت الجزائر منذ فجر الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن مخاض عسير من جهود التنمية لعل ذلك يخرجها من حالة اللاتنمية والتخلف الاقتصادي بعد أزيد من قرن وثلاثون سنة من الاحتلال الفرنسي والذي ترسخت تبعاتها المختلفة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية وغيرها من المجالات الأخرى المختلفة، وبقدر النجاحات المحققة خلال أزيد من ستة عقود فإنها لم تف بعد بكل المتطلبات المختلفة وتلك المرسومة في مختلف المخططات الاقتصادية على اختلافاتها الزمنية وما تحمله من أهداف شتى ذات أبعاد مختلفة. وهذه الدراسة تبحث في الانجازات التنموية وكذا الاخفاقات التي أعاقت مسيرة تطور الاقتصاد الوطني ومكانيزمات الحلول التي تم تبنيها وتطبيقها خلال المراحل المختلفة من عمر الجزائر المستقلة .

الإشكالية :

تتناول اشكالية هذا البحث طبيعة النهج التنموي الجزائري وما تحقق من انجازات ومالم يتحقق منه وما الخطط والبرامج التي رسمت ووضعت قيد التنفيذ وما طبيعة الاختلالات التي أعاقت تحقيق الجزائر لنهضتها الاقتصادية بعد كل هذه العقود من الجهد والفكر والأموال والتي صرفت، ولماذا لم يتحقق الجزائر إلا هذا النذر القليل من التنمية مع كل ماتمكله من موارد مادية وبشرية ومن قدرات فكرية وما يمكن أن تستعين به من الخارج ؟ إن هذه الدراسة تبحث في التجربة الجزائرية التنموية وتحاول أن تقييم المنجزات المحققة وعلى ضوء هذه الانجازات تحاول أن تستشرف التحديات المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية المتوقعة بكل ايجابياتها وتحدياتها وكذا تأثير العوائق المحتملة خصوصا الأزمات الاقتصادية العالمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري برمته.

فرضيات الدراسة:

تقوم فرضيات هذه الدراسة على مجموعة من الاستشرافات المتوقعة وذلك من بيان التجارب السابقة والتي لن تكون ذات اختلافات كبيرة عما سيكون عليه المستقبل وذلك من واقع التجارب المتراكمة في هذا الميدان لذلك فإن الفرضيات المقترحة هي:

- ✓ رسم الطموحات الكبيرة وتوقع الانجازات ليس دليلا على تحقق المرغوب من خلال الخطط الموضوعة أو الممكن وضعها .
- ✓ إن الإنجازات المحققة في التجربة التنموية الجزائرية لاتتناغم في الغالب الأعم مع الأهداف المرسومة وهذه سمة هيكلة مرتبطة بالمنظومة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال.
- ✓ تترسخ في ذهن الباحث في الجزائر القناعة شبه تامة أن التوقعات المرصودة في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالصور المقدمة مهما كانت الامكانات المرصودة لها .

- ✓ لم يحقق الاقتصاد الوطني طول فترة السابقة التنوع المنشود وبقى أسير مداخيل المحروقات بشكل كبير في مراحله التنموية المختلفة.

أهداف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة له شقين رئيسين الأول؛ هو بحث في التجارب التنموية الجزائرية، والثاني يخص أسباب الاخفاق المختلفة، ومن ثم صياغة الحلول الممكنة والتي قد تسهم في الاقلاع الاقتصادي بعيداً عن تأثير الأزمات الداخلية والخارجية أو الحد من مفاعيلها.

منهجية البحث: في مثل هذه الدراسات يكون المنهج الملائم هو المنهج الوصفي وذلك بالاستفادة من كل الدراسات والمسوحات والإحصاءات المتوفرة حول هذا الموضوع، للوصول إلى نتائج موثوقة وذات قيمة علمية ومصداقية ومن ثم المساهمة في إثراء هذا الموضوع بالمزيد من البحوث والدراسات بما ينمي المعرفة في هذا الميدان تبعا لأهميته.

2. تشخيص عام للاستراتجيات التنموية الجزائرية

قد يبدوا للباحث أن التجربة التنموية الجزائرية ذات نهج واحد رغم التغيير الطفيف ، أي الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بالصيغة الحالية والذي لا يف بمتطلبات السوق كما هو مطروح في أدبيات الفكر الاقتصادي والتطبيقات العملية له في العديد من اقتصاديات العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية بشكل عام، غير أن الأمر قد يكون خلاف ذلك ،حيث نستطيع أن نميز ثلاث مراحل مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه كل مرحلة من تغيرات وتحولات قد تكون في بعض الأحيان عميقة وجذرية وتعبر في مضمونها على قطيعة ولو ضمنية من التجارب التي سبقتها.

تمتد المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين وعلى الخصوص خلال الفترة (1965-1978) أين تميزت هذه المرحلة بسياسة اقتصادية لها مجموعة من الخصوصيات تختلف عن المراحل التي تلتها، وقد اتسمت هذه الفترة بالانتهاج نمط التنمية وفقا للمذهب الاشتراكي والذي تبنته مواثيق الجزائر المختلفة منها مخرجات مؤتمر طرابلس 1962 ومن خلال ميثاق الجزائر عام 1964 ، وقد شرعت القيادة السياسية ابتداء من عام 1967 في تطبيق المخططات التنموية منها المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) ثم المخططان الرباعيان الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1074-1978) وأخيرا مرحلة انتقالية من سنتين، كانت أهم ميزة اتسمت بها هذه المرحلة التنموية من عمر الجزائر المستقلة أنها عرفت بمرحلة الثورات الثلاث الصناعية ، والزراعية ، والثقافية ،واتجه الاقتصاد الوطني نحو لتركيز على الصناعة والقطاعات المنتجة حيث كانت تستحوذ لوحدها على 70 % من مجموع الاستثمارات في حين كان قطاع الصناعة ينال أزيد من 50 % مجموع الاستثمارات وخصوصا خلال الفترة (1974-1978) وتجاوز آنذاك معدل النمو الاقتصادي 7 %.[1]

1.2.انجازات عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي

إن دراسة متأنية لأهم المؤشرات الكمية لمسار التجربة التنموية الجزائرية خلال عقدي الستينات والسبعينيات من القرن الماضي، وبقدر النجاحات المحققة حينذاك والتي أشارت بعض المصادر منها أن معدلات النمو بلغت في حدود 7 %منها أحيانا فلم تحافظ على الزخم الذي كان يطبعها،ولا أحد ينكر أنه تحقق الكثير من الانجازات في ميادين مختلفة لكنها بالتأكيد لم تكن بحجم تلك الطموحات،ولا تلك الموارد ولا ذلك جهد البشري والمالي الكبيرين الذين عبئا لها، ولاشك أن دراسة مقتضبة والموجزة لأهم المؤشرات الكلية ستختصر لنا حجم الانجازات ، وبالوقت نفسه ستقدم لنا بعض النتائج المحققة ،فمن خلال تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية لمعدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الاستقلال كانت في بعض الأحيان ضعيفة وقليلة وهي تؤشر إلى تدهور في الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس أثرها المباشر في نصيب الفرد منه فرغم أنه قد لا يعبر بشكل صحيح على أرض الواقع كنتيجة لغياب التوزيع العادل لعوائد النمو.لكن الجدول المرفق يعطي صورة موجزة ومختصرة على أهم المؤشرات الاقتصادية التي عرفتها فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي والتي اتسمت بارتفاع معدل البطالة حيث بلغ عام 1966 ب ؛32.9 % لينخفض إلى 22 %عام 1977.[2]

جدول رقم (1) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (1967-2011)

المخططات	المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي ب 10^6 دولار	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف DZ=
الثلاثي الأول	1967	3 287,4	غ م	269,9	4,9371
	1969	4 262,6	غ م	330,1	4,9371
الرباعي الأول	1970	4 875,8	غ م	366,4	4,9371
	1973	8 731,2	غ م	596,0	3,9620
الرباعي الثاني	1974	13 288,9	7.5	876,3	4,1810
	1977	21 037,0	5.3	1 233,3	4,1470
الفترة الانتقالية	1978	26 433,2	9.2	1 501,9	3,9659
	1979	33 277,8	7.5	1 836,5	3,8531

المصدر:

*الديوان الوطني للإحصاءات، منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالمحاسبة الوطنية، حوصلة إحصائية للفترة (1962–2011)، الجزائر ، ص: 260 ، الرابط: http://www.ons.dz/

2.2.السياسات التنموية خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين

مع مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين برزت في حياة الجزائر معطيات جديدة كان أهمها تغيير جوهري في قمة هرم السلطة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وبروز تيار سياسي يدعو إلى التفتح الاقتصادي رغم بعض

الغموض الذي كان يطبعه في كثير من الأحيان، وهذا في تقديري يعود إلى نفور مختلف أجهزة الحكم من عبارات المراجعة أو التراجع اعتقاد منهم أنهم كانوا على النهج الأمثل وليس هناك ما يدعوا إلى التغيير والتصويب والتصحيح، أو خوفا من التيار المتجذر في الحزب والذي كان يرى في كل تغيير نوع من الردة والحياد عما رسمته سلطات الجزائر بعد الاستقلال معبر عنه بالنهج الاشتراكي الذي كان ينظر إليه على أنه مخلص من التبعية وطريق التنمية الأمثل للجزائر. أو أن التغيير والتحول ينبع من منطق ضرب رموز وانجازات الحكم السابق أو تقزيمها .

كل هذه العوامل جعلت النظام السياسي حينذاك يعيش مرحلة تردد فلا انفتاح وقطيعة مع تسيير الماضي ولا سير على نفس الخط السابق، لكن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحري الوطني الذي عقد خلال شهر جوان من عام 1980 وفي إطار التفكير حول أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية (1980-1990)؛ تم استخلاص محاور عمل في سبيل القيام بإجراءات التصحيح والتقويم التي تطلبته الوضعية التي كانت سائدة من جهة، ومن أجل إعطاء دفعة قوية لجهود التنمية بالاستناد إلى قواعد سليمة وصلبة من جهة ثانية ، وهكذا فإن الأعمال التي جرى الاضطلاع بها منذ ذلك الحين استهدفت ما يلي:[3]

أ. إعادة التوازن الشامل للاقتصاد من خلال القيام بأعمال معمقة تشمل مجموع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

ب. جعل القطاعات كلها تضطلع بدور تضامني من أجل تحقيق تنمية متكاملة ومنسجمة.

ج. تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية في أحسن الظروف واستخدام الطاقات البشرية والمادية والمالية في المقام الأول.

فعلى صعيد الاستثمارات أعطيت الأولوية للقطاعات التي صار تأخرها عائقا للعمل التنموي نفسه فصارت الفلاحة والصحة والتكوين المهني والتقني مشاغل هامة بالنسبة للقيادة السياسية ،في حين القطاعات الأخرى وخاصة منها التربية والتكوين والتشغيل سوف تستفيد من نفس الجهود المركزة التي عرفتها خلال الفترة السابقة، وفي مجال التنظيم الإقليمي تعطى لهذه القضية الأولوية بعدها الحقيقي وذلك بواسطة الأولوية لتنمية الهياكل القاعدية وخاصة منها السكك الحديدية وتعميق اللامركزية والنهوض بالمخططات البلدية والصناعات الصغيرة والمتوسطة للقضاء تدريجيا على ألا تكافؤ في الجهود والتحكم في حركة النزوح.[4]

وفي ذات السياق عرفت هذه المرحلة في جانب التخطيط التنموي تنفيذ مخططين خماسيين رئيسيين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، بالإضافة إلى جملة من الاصلاحات الاقتصادية كان أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية ، وصدور القانون الثالث للاستثمار سنة 1982،وقد تكرست الطموحات المعبر عنها في المخططات التنموية في جملة من الأهداف القطاعية لهذه المخططات شكلت مجمل المحاور المتضمنة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم بعده

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، والمتوقع الوصول إلى تحقيقها لبلوغ الطموحات المعبر عنها من خلال المؤتمر لمجمل القطاعات المختلفة فيما يلي :

أ–في القطاع الصناعي: تندرج أهداف المخطط الخماسي الأول فيما يتعلق بالتنمية الصناعية ضمن أفاق تنمية القطاع الصناعي في منظور التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لعام 2000 والتي حددت خطوطها العريضة ضمن الأهداف الرئيسية للتنمية الصناعية خلال المخطط الخماسي الأول في العناصر التالية[5]:

- مضاعفة الجهود لإتمام العمليات الجاري انجازها في نهاية عام 1979.
- تدعيم الجهاز الإنتاجي الموجود من خلال تكثيف استغلال طاقات الإنتاج المتوفرة.
- توسيع القواعد المادية للإنتاج بمنح الأولوية للقطاعات التي تدعم الفلاحة والري والمنشات الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الحاجات الوطنية من مواد غذائية والمواد الأخرى ذات الاستهلاك الواسع.
- تطوير القدرات الوطنية للتراكم لجمع رأس المال بالتقييم الصارم لكافة الطاقات الوطنية والتحكم في البرامج الجديدة.
- عقلنه استعمال جهاز الإنتاج لتقييم الوظيفة الإنتاجية وتجديد أفضل الوسائل وقد حضي القطاع الصناعي بمبلغ اعتمادات مالية خلال المخطط الخماسي الأول ب 159.9 مليار دج وبنسبة 38.86 % من المجموع الكلي للاستثمارات المعتمدة خلال المخطط.

أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني ؛ فقد تراوحت الأهداف المسجلة في تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 5 % في جميع القطاعات الثانوية المشكلة للقطاع الصناعي منها الصناعات التحويلية ب 9 % و 10 % للقطاع الخاص والمنتجات الصناعة من غير المحروقات ب 10 % وإنتاج الحديد والصلب والميكانيكا والكهرباء بمعدل نمو 9 % أما السلع ذات الاستهلاك النهائي فستنمو بمعدل نمو سنوي 12 % ومواد التجهيز ب 5 % وهكذا لبقية القطاعات الأخرى.[6]

وقد حصلت مجمل القطاعات الثانوية المشكلة للاقتصاد الصناعي من مبلغ اعتماد قدر بـ 174,2 مليار دينار جزائري وبنسبة 31.45 % من مجموع الاستثمارات خلال المخطط[7].

إلا أن النتائج المحققة خلال عقد الثمانينات لم ترق إلى مستوى الطموحات المعبر عنها ولا حجم الاعتمادات المالية المقدمة للقطاع الصناعي وانحصرت في نتائج ضعيفة لا تفي بالاحتياجات الوطنية في غالب الأحيان.

وقد تم خلال المخطط الخماسي الأول استهلاك مبلغ 121 مليار دج من أصل 200 مليار دج بعد أن كان قد رفع النسبة إلى 68 % ثم انخفضت هذه النسبة عام 1984 إلى 57 % في حين قدرت عام 1980 ب91 %.[8]

في حين تم بلوغ متوسط نمو ب 3.6 % لقطاع المحروقات و0.4 % لقطاع الصناعة خارج المحروقات وهي معدلات تبتعد كثيرا عن الطموحات المسجلة خلال المخططين.[9]

أما بالنسبة للفلاحة والري فقد كانت السياسة الوطنية المنتهجة بعد عام 1980 تحاول تحقيق مايلي[10]:

- وضع قاعدة هيكلية مناسبة وانجاز سدود متعددة وطرق لفك عزلة الأرياف وتكثيف شبكة توزيع الكهرباء.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي تعرقل نقل وتداول السلع.
- الزيادة في منح العتاد والمواد لكل القطاعات.
- إعادة تقويم الدخول الوطنية.
- سياسة تكثيف الإنتاج بالاهتمام بالجودة للبذور والتطهير والري.

1.2.2 الانجازات التنموية للنصف الثاني من عقد الثمانيات ؛

تظهر معدلات النمو المتوقعة والمحققة فعلا خلال المخطط الخماسي الثاني إخفاق شبة تام لأغلب القطاعات وتدهور ملحوظ في مستوى تطور الناتج الداخلي الخام وقد ارتبط هذا التدهور بانخفاض أسعار النفط والذي يمثل الرافعة التي تجر كل الأنشطة الاقتصادية الوطنية نحو التطور والنمو دون خلاف. وهذا ما تعبر عنه النسب المرفقة بالجدول الموالي؛

جدول رقم(2) تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو المحققة والمتوقعة للقطات الموالية

النشاط	معدلات النمو المحققة %						معدل النمو المتوقع %
	85	86	87	88	89	89-85	
الفلاحة	17	5.6	6.8	5.1	12.5	8.9	9
المحروقات	4.6	1.8	4.8	3.7	3.2	3.6	14
صناعة خارج المحروقات	4.6	2.6	4.6 -	1.4 -	2.7 -	0.4 -	10
الماء والطاقة	9.6	5.9	7	8	2.3	6.5	10
المناجم والمحاجر	9.4	4.4	5.6 -	4.4-	7.6 -	1-	6.6
بناء ميكانيكي كهربائي	8.3	4.5	12-	5.6 -	8.1-	2.9 -	9
مواد البناء	2.4	4.2	5.7	1.6-	7.7-	0.5	11
كيمياء	11.9	8.8	2.2 -	2.7-	0.4	3.1	-
زراعة غذائية	1.2	2.1	2.1	-	0.8 -	1.2	-
بناء وأشغال عمومية	0.5	0.8	1.3	4.5 -	1.5	0.7-	9
نقل و اتصالات	5	2.7	1.2	-	-	-	-
تجارة	2.9	2.9 -	10.7 -	2.7 -	4.1	0.6 -	7
خدمات	3.9	3.5	2.5	-	-	-	-
الانتاج الداخلي الخام	5.2	0.6	1.4 -	2.9 -	3.5	0.9	6.6

المصدر تم تجميع هذه البيانات من:

1- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ديسمبر 1984 .الجزائر ص:166
2-C.N.P : RAPPORT SUR L'EXECUTION DE PLAN QUINQUENNAL (1985-1989) ALGER 1990 .P12

3.2 التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في عقد تسعينيات القرن العشرين

في غمرة الأحداث السياسية الوطنية والدولية والأزمة الاقتصادية الخانقة والتوجه الدولي نحو اقتصاد السوق بعد ثورات التحول عن النظام الاشتراكي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد عاصفة الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر في شهر أكتوبر من عام 1988، قررت السلطات العامة التخلي على الأسلوب التنموي الذي يعتمد على المخططات الاقتصادية أداة للتنمية والتطوير .

لقد كان عقد التسعينات بحق مرحلة اللاتنمية حيث تقلصت البرامج حينذاك على ما تضمنته الميزانيات سنوية، والتي اقتصرت في حدها الأقصى على ديمومة الدولة ومؤسساتها القائمة ومنعها من الانهيار، وقد كانت التداعيات الداخلية سواء السياسية منها أو الاقتصادية والمتسمة بالأزمة الحادة والتحولات الدولية والضغوط التي انجرت عنها قد دفعت السلطة في الجزائر على توقيع اتفاقين دوليين مع صندوق النقد الدولي لتغطية عجز الميزانية سمى ب؛" إتفاق ستاندباي مع صندوق النقد الدولي الأول والثاني".

وقد استهدفت جهود التنمية خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات تكفلا بالأهداف المسطرة على المدى المتوسط والتي تتلخص في تحقيق الأهداف التالية:[11]

- ✓ اختيار كيفيات اعادة تنشيط النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنتاجية بفعل تطبيق الاصلاحات.
- ✓ تحديد الأولويات منح الإيرادات النادرة والعملة الصعبة والاعتمادات التفضيلية والنفقات برأسمال الدولة في تحقيق إحداث مناصب الشغل وتنمية الصادرات وتوسيع الادماج الاقتصادي.
- ✓ الحفاظ على معدل تراكم قدره 30 % من الناتج الداخلي الخام مع تعديل هيكله الاستثمارات لفائدة القطاعات الإنتاجية.
- ✓ اختيار سياسة مداخيل صارمة تسمح برفع الفعالية في مجال الإنتاجية وحماية الشرائح الضعيفة من انهيار قدرتهم الشرائية.

1.3.2 التقييم الاقتصادي لمرحلة عقد تسعينيات القرن العشرين

إن عملية تقييم فترة التسعينات مع كل الجهود المبذولة في مختلف الميادين يمكن اعتبارها محطة توقف عندها قطار التنمية والنمو الاقتصادي ، لأنها عرفت الكثير من الأحداث التي طغت على المشهد الوطني ولم تعط الأولوية للجانب الاقتصادي ، وهو تشكل سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة من تحولها من دولة مستقلة ومستقرة إلى دولة تعيش حالة من الاضطراب الداخلي أفضى إلى الكثير من التحديات على مختلف الجبهات الداخلية وحتى الخارجية؛ منها العزلة الدولية ،وكانت بحق الفترة التي أفضت إلى ظهور طبقة طفيلية تربحت من حالة عدم الاستقرار وتقوت علاقتها مع السلطات التي كانت تتحكم في زمام الأمور في تلك المرحلة .

وفي سياق الاستثمارات الخارجية فإن الجزائر وعلى سبيل الذكر لم تتلق الجزائر بين سنتي 1992 و1998 من الاستثمارات الأجنبية من أجل التنمية الاقتصادية سوى 60 مليون دولار أمريكي خارج قطاع المحروقات بينما تلقت في المقابل تونس مثلا خلال نفس الفترة 3 ملايير دولار و تلقى المغرب 2,8 مليار دولار، وقد سجلت الجزائر خلال عام 1999 حجما شاملا من الاستثمارات الخارجية قدره 530 مليون دولار من بينها 500 مليون دولار في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة وديون خارجية في حدود 30 مليار دولار [12].

والجدول الموالي يظهر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وهي تعبر عن حالة من التدهور بشكل عام.

جدول رقم (4) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (1980-1999)

المخططات	المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي ب 10^6 دولار	معدل النمو	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	سعر الصرف DZ=
الخماسي الأول	1980	42 347,2	0.8	2 268,7	3,8375
	1984	52 945,9	3.3	2 499,2	4,9835
الخماسي الثاني	1985	57 995,8	3.7	2 652,7	5,0279
	1989	55 470,7	4.4	2 272,5	7,6084
عقد التسعينات	1990	61 840,5	0.8	2 471,4	8,9648
	1993	50 951,2	-2.2	1 894,5	23,3503
	1997	48 203,5	1.1	1 659,6	57,6757
	1999	48 641,9	3.2	1 623,3	66,5722

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالمحاسبة الوطنية، مرجع سابق.

4.2 .الجهود التنموية الجزائرية في الألفية الثالثة

خلال الألفية الثالثة وعلى امتداد عقدين من الزمن رسمت السلطات السياسية بالجزائر أربعة مخططات الاقتصادية كان يأمل منها تحقيق التقدم والتنمية الاقتصاديين المنشودين بعد الوفرة المالية التي مثلت الذروة منذ الاستقلال وقد بلغت مداخيل الصادرات للجزائر خلال هذين العقدين أزيد 800 مليار دولار وكسب صندوق ضبط الايرادات رصيد ماليا صافيا من العملات الأجنبية بنهاية سنة 2014 بلغ حوالي 200 مليار دولار وهو رقم لم يتوافر للجزائر منذ استقلالها والذي ترافق مع طفرة في أسعار النفط مما دفع السلطات حينذاك لصياغة مخططات اقتصادية طموحة وبمبالغ كبيرة لعلها تنقل الجزائر من حالة الركود واللاتنمية إلى التقدم الاقتصادي المنشود، غير أن هذه الأرقام الكبيرة فتحت شهية فساد في دواليب الإدارة الاقتصادية والسياسية الجزائرية ،وفي خضم هذه المرحلة من الترف المالي تم نهب وتحويل وتهريب واحتيال مبالغ كبيرة لم تنتفع بها إلا فئات نافذة ومقربين من آخذي القرار

في دواليب السلطات المختلفة وذلك بالاغتراف من هذه الأموال والتربح منها دون وجه حق ،ودون أن تعود على الوطن وتقدمه. لقد تميزت هذه المرحلة بصياغة مجموعة من المخططات التنموية نشير إليها بإيجاز منها:

1.4.2.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

رصد له مبلغ 7 مليارات دولار. إلا أن هذا المبلغ ارتفع في نهاية مرحلة المخطط إلى حوالي 16 مليار دولار ،وكانت أولويات الأهداف المرسومة له منها؛[13]

- ✓ تحسين المستوى المعيشي،
- ✓ بلوغ معدل نمو بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات،
- ✓ تخفيض محسوس لنسبة البطالة ،

2.4.2.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

رُصد له أيضاً مبلغ 60 مليار دولار مع أن مصادر خارجية أشارت إلى أن المبلغ انتقل من (114 مليار دولار، ليصبح في نهاية الفترة حوالي 130 مليار دولار*)، و يشمل تحقيق خمسة محاور هي؛[14]

- ✓ تحسين ظروف المعيشة؛
- ✓ تطوير المنشآت القاعدية؛
- ✓ دعم النمو الاقتصادي؛
- ✓ تحديث الخدمة العمومية؛
- ✓ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

3.4.2.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)؛

يندرج هذا المخطط ضمن "دينامية إعادة الاعمار الوطني "وقد تم تخصيص اعتماد مالي قدر ب؛ (286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما؛[15]

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار). يخصص أكثر من 40 % من هذه الموارد لتحسين التنمية البشرية، ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

*- هناك مصادر خارجية تشير الى مبلغ أعلى مما قدمته المصادر الجزائرية والمقدر ب؛ 60 مليار دولار .

ويشير الجدول الموالي إلى بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني وهي تعبر عن التحسن المسجل في البعض منها، وهذا تعبير عن حجم الأموال المعبئة في العملية التنموية والتي أعطت بعض الثمار والنجاحات ولكنها لا تكافئ حجم الانفاق في ذلك.

جدول رقم (5) تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية برسم الفترة 2010 -2013

المؤشرات	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار	11991	17520
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار	7811	12120
نمو الناتج الداخلي الخام	%	3.6	3.0
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	6.3	6.3
الناتج الداخلي الخام لكل ساكن	دولار أمريكي	4480	5763
الصادرات من المحروقات	مليار دولار	56.1	63.3
الواردات	مليار دولار	40.5	64.9
احتياطي الصرف	مليار دولار	162.2	194
الدين الخارجي الإجمالي	مليار دولار	5.7	3.4
نسبة البطالة	%	10	9.8
نسبة التضخم	%	3.9	3.3
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	دينار/للدولار الأمريكي	74.4	79.4

المصدر: الوزارة الأولى ، مخطط عمل الحكومة من أجل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية ، الجمهورية الجزائرية ماي 2014 ،ص:50.

4.4.2.المخطط الخماسي (2014-2019)

حددت مسودته المالية بمبلغ يزيد عن 262.5 مليار دولار.[16]وقد جاء في مشروع المخطط أن الحكومة ستحشد كل الوسائل الضرورة من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي منها تحقيق نسبة نمو قدرها 7 % قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف المعيشة، وتضمن المخطط محاور عمل يجري تنفيذها تشمل جوانب مختلفة الاقتصادية واجتماعية وأخرى متعلقة بالتنمية البشرية.

غير أن هذه الفترة التي تمت فيها صياغة هذه المخطط تصادفت بانهيار سريع وحاد وغير مسبوق في أسعار النفط مما جعل السلطات تتريث في الاندفاع في تنفيذ بنود هذا المخطط وضمنيا تم التغاضي على الكثير من البرامج والمشاريع وألغيت أو أجلت غالبيتها، ولم يلتزم من المخطط سوى بالضروريات أو تلك تمس الحياة اليومية الضرورية للمواطن .

5.4.2.مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

تضمنت البنود العامة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الالتزامات 54 التي تعهد بها رئيس الجمهورية المنتخب في 2019 أو ما سمي بـ مفاتيح النجاح أو محركات النمو الجديدة التي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية ، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع الاستفادة من إعادة التوطين في إطار سلاسل القيمة الإقليمية، كما أوضحت الوثيقة أن محركات النمو هذه، تدعمها مجموعة من التدابير المحددة كعوامل لإنجاح المخطط ، ويتعلق الأمر بتحقيق الأهداف التالية[17]:

- تحسين مناخ الاستثمار.
- رفع التجريم عن فعل التسيير.
- عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.
- ترقية أدوات التمويل الجديدة.
- رقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي.

1.5.4.2.بعض المؤشرات التنموية للألفية الثالثة

كانت وتيرة النمو تسير بمعدلات مقبولة وتحقق الكثير من الانجازات التنموية خلال العقدين الأولين للألفية الثالثة لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ،فقد انهارت أسعار النفط بسرعة مرة أخرى خلال سنة 2014 وما فتئت تبذل جهود حثيثة من أجل بعث الاقتصاد الوطني من إلى سكة النمو في جو يتسم بعدم الاستقرار ونفوذ واسع للأصحاب المال الفاسد وتحالفهم مع هرم السلطة حينذاك مما استنزف مقدرات الجزائر التي تراكمت على امتداد عقدين من الزمن في وقت قصير، تصادف هذا مع عجز الرئيس وعدم قدرته على إدارة دواليب الدولة الجزائرية ما شكل حالة غير مسبوقة من لا استقرار والتي أفضت إلى عزله خلال الحراك الذي عرفه الشارع الجزائري سنة 2019 غير أن التغيير السياسي الذي عرفته الجزائر تصادف مع أزمة وبائية عالمية عقدت وساهمت كثير من سوء إدارة المشهد الاقتصادي للجزائر وتوقفه بشكل تام وانهارت جراء ذلك أسعار النفط في سابقة غير مشهودة من تاريخ العالم .

شكل رقم (01) تطور الاحتياطي من العملات الصعبة للجزائر خلال العقدين من الألفية الثالثة

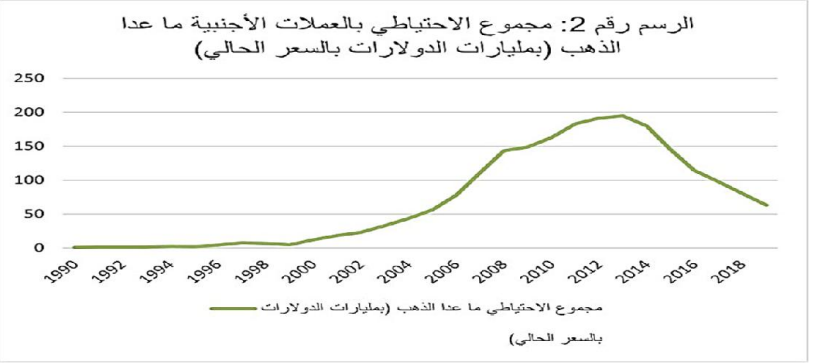

المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية بعد عام 2014 إلى عجز مزدوج وتضخم في الحسابات المالية والجارية. وارتفع عجز الميزانية إلى 15.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وبسبب الموفورات الكبيرة في صندوقها لتثبيت أسعار المحروقات، تمكنت الجزائر من تخفيف تأثير انخفاض أسعار النفط في عامي 2015 و 2016 ، فيما بلغ النمو الاقتصادي 3.7 % و 3.2 % على التوالي خلال هذين العامين. وفي عام 2017 تبنت الحكومة ضبط أوضاع المالية العامة لاحتواء عجز الميزانية ونتيجة ذلك تباطأ النمو لاحقاً ليصل إلى 1.4 %، و 0.8 % خلال عام 2019. ثم انخفض عجز الميزانية إلى 6.5 % و4.4 % في عامي 2017 و 2018 على التوالي. وفي عام 2021، ارتفع عجز الميزانية ليصل إلى 9.2 % .[18]

أما في الفترة الأخيرة ،وبعد تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) فقد أدت تلك الأسباب مجتمعة إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية وبروز قيود أخرى في مجال الاستثمار ومناخ الأعمال التجارية ، فيما كان هذا الأخير يعاني في الأصل وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي ، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، وحدث انكماش في الاقتصاد في عام 2020 ، حيث قدر النمو بـ - 4.9 % ليعود ويرتفع في عام 2021 إلى 3.4 % فيما ارتفع إجمالي الدين الحكومي إلى 55.6 % في عام 2020 وإلى 58.5% في عام2021 وفقاً لمنظمة العمل الدولية ، ووصل معدل البطالة إلى 12.8 % في عام 2020 ، مع تسجيل نسب أعلى بكثير بلغت 29.7 % لدى الشباب و20.4 % لدى النساء في عام 2019. [19]

جدول رقم (6) بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للجزائر للفترة 2019-2020

المعطيات	الوحدة	توقعات اختتام السنة المالية 2019	توقعات السنة المالية 2020
صادرات المحروقات	مليون دولار امريكي	34531	35232
سعر الصرف	دينار /دولار امريكي	120	123
واردات السلع	مليون دولار امريكي	44551	38560
الناتج الداخلى الخام	مليار دينار	20706	21424
الناتج الداخلى الخام خارج المحروقات	مليار دينار	16502	17050
نمو الناتج الداخلى الخام	%	2.1	1.8
نمو الناتج الداخلى الخام خارج المحروقات	%	2.5	1.8
الجباية البترولية المفيدة في الميزانية	مليار دينار	2714	2200
نسبة التضخم	%	4.5	4.1

المصدر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،فيفري2020،ص59.

كخلاصة؛ الآن وبعد أزيد من ستة عقود من عمر الجزائر المستقلة ومع كل التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق لازالت الدولة تهيمن على دواليب الاقتصاد الوطني ولم تتعدى مساحة التدخل للقطاع الخاص إلا في بعض القطاعات الهامشية ومازال التردد يطبع المشهد الاقتصادي في فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وكل خطوة تقوم بها الدولة إلى الأمام تتبعها خطوات إلى الخلف، وهي بذلك مازالت تعيش أحد تركات نموذج التنمية الاشتراكية بعد الاستقلال في البلاد. ففي السنوات الأخيرة أوقفت الحكومة الجزائرية خصخصة الصناعات المملوكة للدولة وفرضت قيوداً على الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها، وسعت إلى سياسة بديلة واضحة بشأن الواردات.

3. الأزمات الاقتصادية وتبعاتها المختلفة على امتداد مسيرته التنموية بالجزائر

لم يكن الاقتصاد الجزائري بمنأى عن الأزمات المالية والاقتصادية لكنه كان أكثر المتضررين من الأزمات التي عرفتها الاقتصاديات العالمية، وهذا ليس بسبب تشابكه مع الاقتصاديات الدولية فالأمر خلاف ذلك، وإنما يعود بالأساس إلى أن الاقتصاد الجزائري حديث النشأة، وبعد أزيد من نصف قرن من الاستقلال مازال يراوح مكانه، فلم يحقق من الانجازات إلا القليل، إن لم يكن قد تدهور في بعض القطاعات، ولآن مازال المشهد تقريبا ثابتا على حالة الفقر الاقتصادي، فلا يوجد قطاع استطاع النهوض أو حقق الاكتفاء الذاتي منه ، ولا يوجد قطاع له القدرة المستدامة على التصدير ، مازال الاقتصاد الجزائري أسير لسلعة وحيدة هي المحروقات فهي المصدر الرئيس لمداخيل الجزائر ،وهي التي تسير الآلة الإنتاجية والتسييرية في دواليب الدولة المختلفة،

وعندما يختل سعر النفط في الأسواق الدولية يصاب الاقتصاد الوطني بالشلل التام، وتتوقف حركة التنمية به تقريبا ،وعندها تدخل لجزائر إما معترك المديونية أو الاضطرابات المجتمعية التي تعمق جراح الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي لن يستطيع الخروج منه مدام كل الشعب برمته من مسؤولين وعامة ينتظر كل مساء أخبار سعر النفط في السوق الدولية لعله ينام وهو مطمئن على حال البلاد والعباد، إنها لعنة الموارد التي أشار إليها الكثير من الباحثين والهيئات الدولية و تنبأ بها قبلهم وزير النفط الفنزويلي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي.

لطالما شكلت المواد الطاقوية العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث تمثل حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، و60 % من إيرادات الموازنة، وما يقرب من 95 % من عائدات التصدير. وحيث تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم –بما في ذلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري – وهي سادس أكبر مصدر للغاز وتحتل المرتبة 16 في احتياطيات النفط المؤكدة. وقد مكنت الصادرات من المواد الهيدروكربونية الجزائر من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحشد احتياطي كبير من العملات الأجنبية، والحفاظ على دين خارجي منخفض، في حين كانت أسعار النفط العالمية مرتفعة. ومع انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 ، انخفض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بأكثر من النصف.[20]

ترتبط أزمات الجزائر الاقتصادية في الواقع بالتدهور الذي قد يحصل في أسعار المحروقات في السوق الدولية لأنه بالنهاية يمثل المصدر الرئيس لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، وعليه فكل اضطراب في أسعار النفط تظهر نتائجه بشكل جلي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تحقق البرامج التنموية منذ الاستقلال ذلك التنوع الاقتصادي المنشود الذي يفضي إلى تحييد الريع البترولي، وبقت الأهداف التنموية المتعاقبة في المربع الأول من الطموحات. فماهي أهم الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني وما تبعاتها المختلفة سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وغيرها ؟:

1.3.أزمات سنوات الاستقلال الأولى

واجهت الجزائر غداة الاستقلال أزمات شتى ارتبطت بشكل رئيس بحجم الدمار المتعدد الجوانب الذي خلفه الاستعمار طوال 130سنة من الاحتلال.كانت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية مزرية ولم تكن للدولة الحديثة العهد بالاستقلال ما يكفي من الموارد المالية وحتى البشرية المؤهلة للتكفل بالانشغالات العاجلة المختلفة في تلك الفترة. غير أنها استطاعت خلال عام 1963 من الحصول على مايعادل 5.422 مليون دينار جزائري في شكل قروض من أحد عشرا بلداً منها؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق الأوروبي التنمية، وفرنسا في المقدمة بقرض قدر 2.097 مليون دينار جزائري أي بنسبة 39 % القروض الخارجية، يليها الاتحاد السوفيتي بـ 1.726 مليون دينار جزائري أي بنسبة 32 % من مجموع القروض[21].

2.3.أزمة عام 1973 وتبعاتها على الاقتصاد الجزائري

كانت الجزائر وليبيا من أكثر الدول العربية الداعمة لاستخدام سلاح النفط في وجه الدعم الأمريكي الغربي لإسرائيل وقد "كانت الدول الأولى المستهدفة هي كندا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع تمديد الحظر لاحقًا ليشمل البرتغال وروديسيا وجنوب إفريقيا.نتيجة ذلك ارتفع سعر النفط بنسبة 300% تقريبًا من 3 دولارات أمريكية للبرميل.إلى ما يقرب من 12 دولارًا عالميًا ؛[22] لم تكن أزمة عام 1973 إلا برداً سلاماً على اقتصاد الجزائر والدول العربية النفطية ،إنها اعادات تثمين سلعة النفط وسمحت بكسب مداخيل اضافية لكنها في ذات الوقت كسبت أعداء جدد وهم الغرب وخصوصا الداعمين لإسرائيل ومن فلكها، وقوت من نزعة التحول نحو المصادر الطاقوية غير النفطية، لكنها استراتيجية لم تتبناها جميع الدول بل اقتصرت على البعض منها ولفترة قصيرة .

3.3.أزمات عقد ثمانينيات القرن العشرين

بدأ عقد ثمانينيات القرن العشرين بانفراج كبير للاقتصاد الوطني دعمه النمو المتوافق لارتفاع أسعار النفط، ففيعام 1979 انطلقت الثورة الإسلامية في إيران وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا. وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل القيمة الاسمية للبرميل إلى 25 دولارا. وفي عام 1980 بدأت الحرب العراقية – الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط في التاريخ".[23]

في الجزائر شجع هذا السلطات العليا التي رفعت حينذاك شعار "من أجل حياة أفضل " الاسراف في الانفاق وزيادة النفقات الاجتماعية على النفقات الاستثمارية، مما عجل بتآكل الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط و هذا دفع الجزائر حينذاك إلى الجوء إلى المديونية وخصوصا القروض قصير ومتوسطة الأجل وذات أسعار فائدة مرتفعة، لكنه حدث " ما بين أعوام 1982 و1986 أن انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة والسبب في ذلك كان سوء إدارة أوبك وتوجه العالم نحو ترشيد الطاقة واستخدام البدائل كما ساهم ذلك في زيادة الإنتاج من خارج أوبك وبخاصة من بحر الشمال الذي كان قاصمة ظهر لأوبك. وقد انخفضت أسعار النفط من 35 دولارا في 1981 إلى 31 دولارا في 1982 ثم تواصل الهبوط إلى 29 دولارا في عام 1983 واستمر ليصل إلى 28 دولارا في 1984 وأخيرا إلى 26 دولارا في 1985 قبل أن تنهار في عام 1986 وتصل إلى 14 دولارا مجددا كما كانت عليه في عام 1978.[24]

أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على الدول المنتجة والمصدرة، وتسببت بأزمات اجتماعية وسياسية، وصلت في الجزائر إلى إلغاء نظام الحزب الواحد، وفي السعودية إلى إقالة وزير النفط آنذاك الشيخ أحمد زكي يماني.[25] وقد تلت

الأزمة النفطية لعام 1986،أزمة اقتصادية حادة في الجزائر بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية ، والتضخم الكبير الذي تجاوز 42 **%**، مما دفع إلى «انتفاضة أكتوبر » عام 1988 التي أنهت نظام الحزب الواحد ، وأحلت محله نظام التعددية السياسية.[26]

4.3.أزمات عقد التسعينات وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري؛

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين دخل الاقتصاد الجزائري في عنق الزجاجة، بعد المخاض السياسي الذي تعطل بسبب صراع القوى النافذة في السلطة، وعدم الاحتكام إلى الصندوق ، وبروز تيار قوى من العنف والعنف المضاد وانهيار أسعار النفط ، ووجدت الجزائر نفسها تائهة في مفترق طرق لا تعرف ما هو الطريق الذي سيجرها إلى بر الأمان. فقد تعقدت الأزمة السياسية ومعها الأزمة المالية بشكل كبير من جراء الانخفاض الحاد في المداخيل وزيادة المطالب، مع ارتفاع معدل البطالة، وزيادة المديونية الخارجية مع الفوائد المستحقة لها، ولم تكن الحلول والوصفات التي يقدمها الثنائي صندوق النقد والبنك الدوليين بمنئى عن التبعات الاجتماعية والاقتصادية على الهيكل الاقتصادي الوطني برمته، والتي زادت من تعميق جراح الأزمة على مختلف القطاعات ومع ذلك فقد توجهت الجزائر صاغرة نحو هاتين الهيئتين الماليتين الدوليتين للاقتراض .

اضطرت الجزائر إلى التوقيع على عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها، ومحاربة الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة النفطية لسنة 1986 كان أولها "اتفاق الاستعداد الائتماني " سنة 1991 ، حيث حصلت الجزائر بمقتضاه على قرض في أربعة أقساط ، سحبت منه ثلاثة أقساط أما القسط الرابع تم تجميده لعدم التزام الحكومة آنذاك ، بمضمون رسالة النية المحررة في 27 أبريل 1991.

5.3.تبعات الأزمات المالية والاقتصادية للألفية الجديدة على اقتصاد الجزائر

لم تنحصر أثار الأزمات المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للعام 2008 فقط بل عرف أزمات أخرى كان أهمها أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014 وأزمة كوفيد 19 مع بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة وكلها كانت لها تبعات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وسنوجز أهم هذه التداعيات على النحو الموالي:

1.5.3.أزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008

شكل قطاع التجارة الخارجية ، القناة الأساسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات ، فكما نعلم أن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة 97% وبلوغ الأزمة مرحلة الركود الاقتصادي العالمي يعني كساد المحروقات وانخفاض الطلب عليها وبالتالي تراجع أسعارها ، ومن ثم تكبدت الجزائر خسائر مالية كبيرة جراء هذا التراجع ، كما أن الجزائر تستورد معظم

حاجياتها الغذائية والتي ارتفعت أسعارها في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 9% سنة 2003 ساهم في ارتفاع تكلفة الاستيراد ، والنتيجة عجز في قطاع التجارة الخارجية.[27]

لقد مست الأزمة الاقتصادية العالمية جميع قطاعات النشاطات الاقتصادية ولكن بحده أقل على اعتبار أن الرصيد المتركم من العملة الصعبة غطت الحاجيات الوطنية مؤقتا ثم أن الأسعار عادت بعد سنوات قليلة للارتفاع من جديد من رفع شريان موارد الحياة للاقتصاد الوطني من جديد .

2.5.3.أزمة عام 2014 وما بعدها ؛

ما إن أوشكت شرارة أزمة عام 2008 على الأفول حتى طفت على السطح بوادر أزمة جديدة أكثر ضرراً على الاقتصاد الجزائري لأنها ببساطة تمس العمود الفقري للاقتصاد والمصدر الرئيس للدخل والموارد المالية والذي تتغذي منه كل القطاعات دون سواء من الموارد والأساس الذي يستقيم به الحكم وبدونه تسود الفوضى والاضطرابات الاجتماعية والتدهور الاقتصادي والذي لم نحسن التصرف فيه على امتداد العقود الماضية ولم يستطيع الاقتصاد أن يتخلص من تبعاته وأن يخلق ذلك التنوع الذي يخلصه من الريع البترولي ولو بنسب مقبولة.

إذن انعكست تبعية الجزائر المفرطة للنفط في تدهور مؤشراتها الاقتصادية، أثر هبوط أسعار المحروقات عالمياً بانحدار سريع في العام 2014. وكان النفط سجل قبل انهياره منذ سبع سنوات سعرا تجاوز 115 دولاراً للبرميل ليبدأ مسار التراجع إلى أقل من 30 دولاراً في العام 2016. وأدى انهيار أسعار النفط في 2014 إلى هبوط إيرادات الجزائر من النقد الأجنبي من 60 مليار دولار في 2014 إلى 23 مليار دولار في 2020. كما انخفضت احتياطي النقد الأجنبي من 194 مليار دولار في 2014 إلى 42 مليار دولار في 2021. فيما تراجع سعر صرف الدينار من 83 ديناراً للدولار قبل 2014 إلى 133 ديناراً للدولار في 2021.[28]

وفي الواقع فإن الجزائر التي عطلت بسياساتها البيروقراطية طوال العقود الماضية الاستثمار المحلي وفي ذات الوقت ولم تستقطب إلا القليل من الاستثمار الاجنبي ولم تكن مكانًا سهلًا لشركات النفط الدولية. ففي تقريره "إنجاز العمل 2015 "، صنَّف البنك الدولي الجزائر في مرتبة متأخرة 154 من أصل 189 بلدًا. وهو أداء أسوأ من عام 2014 حين احتلَّت الجزائر المرتبة 147 . كما تحتل الجزائر مراتب متدنية بموجب مؤشرات عديدة لاسيما الحرية التجارية والفساد وحوكمة الموارد. وفي قطاع النفط والغاز على وجه الخصوص، وتعرف التأخر المتكرر للمشاريع بسبب بطء الموافقة الحكومية والصعوبات الموجودة لجذب شركاء الاستثمار والثغرات في البنى التحتية ومشاكل تقنية أخرى. ويمكن أيضًا إضافة مشاكل أخرى مثل
سياسات حمائية ونظام ضرائب قاسٍ ومخاطر أمنية عالية.[29]

3.5.3. أزمة كوفيد19 وتداعياته على الاقتصاد الجزائري

كغيرها من دول العالم لم تسلم الجزائر من وباء كورونا وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية ودخلت في حالة الاغلاق الكامل لكل المرافق الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية من شهر مارس عام 2020 ، وقد كان لمثل القرارات نتائج سلبية كبيرة على كافة النواحي بما الجوانب الاقتصادية وحتى الاجتماعية من خلال ارتفاع عدد الوفيات اليومية وعجز القطاع الصحي المثقل بالأعباء من القدرة على التكفل بالحالات الحرجة التي عرفتها الجزائر كغيرها من الدول ، لم تكن الجزائر لوحدها تعيش ويلات كوفيد 19 إنما دول العالم برمتها وقد عجزت الدول المتقدمة في مواجهة هذا الوباء وبقيت حائرة في الحلول التي من شانها كبح جماح هذا الوباء الخطير على حياة الناس وعلى النواحي الأخرى بما النواحي الاقتصادية ..

4. الحلول الفعلية المنتهجة لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري؛

لم تكن الجزائر في مأمن عن أثار الأزمات الاقتصادية والمالية وتداعياتها الاقتصادية الاجتماعية وكانت مرغمة على البحث في حلول الممكنة والتي لا تخرج من زمرة الدراسات التي أشار إليها الفكر الاقتصادي خلال مراحل تطوره والتي اتبعتها وتتبعها الكثير من الدول الفقيرة والنامية، فهي لم تكون حلول مبتكرة ولا حتى فعالة إنما هي مسكنات ظرفية تظهر أثارها السلبية ولو بعد حين ،وهذه الحلول لا تخرج على المجموعة المشار إليها لاحقا والتي تتلخص في الآتي :

أ. طلب المساعدات الدولية المالية والتقنية.

ب. الاقتراض.

ج. زيادة الضرائب.

د. تقليص الانفاق وانحصار على بعض المرافق الحساسة .

هـ. محاولة اشراك القطاع الخاص في بعض الأنشطة والخدمات .

و. الخوصصة وتحويل ملكيات بعض المؤسسات الفاشلة وحتى الناجحة أحيانا إلى القطاع الخاص تحت مسميات عديدة.

ز. الاصدار النقدي غير المغطي .

ح. الاكتتاب العام من خلال اصدار الأسهم والسندات .

ط. محاولة زيادة الصادرات وتقليل الواردات لعلها تعود بمداخيل اضافية .

ي. التمويل غير التقليدي وهذا ما ابتكرته العبقرية الجزائرية بعد انخفاض أسعار النفط عام 2014.

ك. السعي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وتغيير سريع في المنظومة القانونية للاستثمار.

ل. البحث عن مصادر التمويل في اطار الصيغ التمويل الاسلامية.

وغيرها من الحلول الأخرى التي يمكن أن تقترح من الهيئات الدولية وخصوصا وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين؛ الهيئتان الماليتان الدوليتان اللتان تعنيان بمساعدة الاقتصاديات المتعثرة والمتأزمة.

1.4.الحلول المقدمة والمقترحة لمواجهة الأزمات المالية في الجزائر

لم تخرج جميع الحلول التي طبقتها الجزائر عن تلك الحلول التقليدية التي أشارنا إليها، ولم تكن تلك الحلول إلا مسكنات و دون أن يكون لها أثر فعال ومباشر في تطور الاقتصاد الوطني، فحلول أزمات السنوات الأولى للاستقلال تمت معالجتها بالتوجه إلى الأسواق المالية الدولية أما الحلول الداخلية فتمت من خلال التوجهات الاقتصادية التي تمت صياغتها حينذاك والتي تم التعبير عنها في الخطط التنموية والمشار اليها سلفا .

أما في عقد السبعينات وحيث شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من الخطط الاقتصادية الطموحة وبناء نموذج الصناعات المصنعة فإن التمويلات الأساسية لمثل هذه الخطط كانت بالأساس تأتي من مداخيل صادرات النفط التي تضاعفت أسعارها أربعة مرات خلال حرب اكتوبر 1973 ولم تقتصر على ذلك فقد قامت الدولة حينذاك بالإصدار النقدي الذي وجه للقطاعات الاستثمارية لعله يغطي جانب من الاحتياجات المالية المتزايدة ولم يكن التوجه إلى القروض إلا بنسبة محدودة واقتصر الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية إلى حد كبير .

أما خلال عقد الثمانيات فإن السلطات السياسية رفعت حينذاك شعار براق تحت مسمى " من أجل حياة أفضل " وقد وشجع ذلك انفراج الأزمة المالية مع بداية عقد الثمانيات بسب ارتفاع أسعار النفط. لكن هذه الأهداف تحطمت على صخرة انهيار الأسعار بعد عام 1985 وبعد حرب الأسعار التي خاضتها بعض دول الخليج والتي بسببها انهارت العائدات النفطية وما كان من الحكومة الجزائرية إلا التوجه للأسواق المالية الدولية للاقتراض وكانت غالبيتها قروض قصيرة ومتوسطة المدى شكلت الملاذ الذي اختارته الجزائر مما عجل بتراكم المديونية وتبعاتها ،وفي ذات الوقت تدهورت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خصوصا في نصف الثاني من عقد الثمانيات والتي انتهت بجملة من الاصلاحات الهيكلية في دواليب الاقتصاد الوطني ومع ذلك لم تسجل نتائج ايجابية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية المختلفة وتدهورت معها الوضعية الاجتماعية وارتفعت معدلات البطالة ونقصت بشكل كبير فرص العمل وتقلت الكثير من المواد الاستهلاكية في الاسواق مما دفع ذلك إلى انفجار اجتماعي في أكتوبر من عام 1988 لتدخل بعده الجزائر وكل بلدان المنظومة الاشتراكية طريق التحول نحو اقتصاد السوق بعد أن يئست من جدوى النهج الاقتصادي الاشتراكي الذي بدأ بريقه في الأفول.

في عقد التسعينات سارت قافلة التحولات السياسية بسرعة كبيرة، وكانت الجزائر في مرحلة افلاس مالي وكذلك فكري، ولم تجد كل محاولات التغيرات المستمرات في الحكومات المتعاقبة في تلك المرحلة العصيبة من

جدوى اقتصادية، وسار الأمر من انهيار إلى آخر، وكم كانت بعض الحلول المقترحة غبية فقد قدم رئيس حكومة حينذاك مقترحا ببيع بعض أبار النفط لعل ذلك يجعلهم يحصلون على موارد مالية سريعة للتكفل ببعض الانشغالات المستعجلة في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الجزائر.

إذن في ذلك العقد من الزمن جربت الجزائر أغلب الحلول الاقتصادية للأزمات المالية خصوصا التقليدية منها؛ الالتجاء إلى صندوق النقد والبنك الدوليين وتوقيع اتفاقين؛ سمي الأول اتفاق الاستعداد الائتماني " سنة 1991، وتم الثاني باتفاق مع الصندوق سنة 1994، كان الهدف منهما الحصول على قروض مالية من هاتين الهيئتين الماليتين الدولتين وكذا إعادة جدولة الديون من ملحقاتها وبالموجز فقد تم خلال ذلك العقد اختبار وتطبيق أغلب الوصفات وأقساها والتي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان المتعثرة ومنها على الخصوص:

- ✓ تقليص الانفاق؛
- ✓ بيع المؤسسات المفلسة ؛
- ✓ تسريح العمل ؛
- ✓ تخفيض قيمة العمل.

2.4.حلول المطبقة لأزمات الألفية الثالثة في الجزائر

مع بداية الألفية الثالثة دخل الاقتصاد الجزائري في حالة من الانفراج مع تحسن الوضع السياسي نوعا ما وانفراج الوضع اقتصادي الذي ترافق مع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وعودة بعث مخططات التنموية من جديد وتغيير في هرم السلطة السياسية والمبادرات التي قامت بها حينذاك للمصالحة وعودة الأمن الاستقرار والتي كانت لها نتائج ملموسة في حياة المواطن. ولم تنغصه إلا أزمة الرهن العقاري سنة 2008 والتي عجلت بعودة انهيار أسعار النفط من جديد والتي أثرت بشكل مباشر على كل المؤشرات الاقتصادية الوطنية غير أن الرصيد المتراكم من مداخيل النفط للفترة السابقة للأزمة غطت ولو بنسب معقولة من التداعيات السلبية لهذا الانهيار ثم أن التدهور في أسعار النفط لم يدم لسنوات طويلة وإنما اقتصر على فترة قصيرة ولذلك كانت هناك قدرة ولو محدودة على محاصرة الأزمة في مكانها وزمانها والخروج منها بأقل التكاليف واستطاعت الجزائر في ذات الوقت التخلص من عبء المديونية. وفي نهاية العقد الثاني من لألفية الثالثة عاودت الأزمة بتداعياتها على الاقتصاديات النفطية من جديد ودخلت بعدها الجزائر دوامتها مرة أخرى كانت البحبوحة المالية جيدة مع نهاية سنة 2014 ولكن أيضا كان سقف الطموحات كبير عن رسم وصياغة المخطط الخماسي الثالث لكن مرة أخرى تصطدم هذه الأماني الكبيرة بصخرة التمويل وتتوقف عجلة التفكير عن ايجاد الحلول لذلك كان القرار الاقتصادي غير المعلن هو التخلي عن ذالك المشروع الضخم والاقتصار على إدارة الشأن اليومي بكل تبعاته المختلفة. لذا لجئت الحكومة بعد ذلك إلى عبقرية جديدة في التمويل سمي بالتمويل غير التقليدي والذي انتهى إلى طبع ما يعادل أو يزيد عن 40 مليار دولار أمريكي .في الوقت ذاته رافع وزير المالية الأسبق "عبد

الرحمن بن خالفة " رحمه الله كثيرا من أجل الاكتتاب العام لتعبئة الموارد المالية الضرورية لدى الخواص والمؤسسات والقطاع الموازي وإدخالها في الصيرورة الاقتصادية لكن كل تلك الجهود لم تكن ذات منافع كبيرة وكانت محدودة الأثر لأنه في الوقع مازال الجهاز المالي الجزائري يتسم بالبيروقراطية والرداءة والكثير من السلبيات ولم يدخل بعد عصر الرقمنة كبقية المؤسسات المالية الدولية سواء في الدول المتقدمة وحتى النامية .

لقد راهن الكثير من الخبراء أن تلجا الجزائر مرة أخرى العودة إلى الاقتراض والمديونية ولكنها آثرت التوقف عند تنمية قليلة أو محدودة دون العودة إلى الخلف والسقوط في مخالب الهيئات المالية الدولية من جديد ، لكن الشيء المؤسف في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الجزائر والتي كشفت عنها الأحداث الأخيرة أنها ترافقت بفساد مالي كبير وانتشار واسع لكل المظاهر الافلاس المجتمعي وتسارع وتيرة التهريب والتهرب بكل أشكاله مما استنزف هذه المقدرات من حوالي 200 مليار دولار عند نهاية سنة 2014 إلى حدود 44 مليار دولار بداية سنة 2022 وما كشفه جهاز العدالة إلا غيض من فيض .

5.الخاتمة:

اليوم نحن على أعتاب العقد الثالث من القرن الثالث ما الذي تحقق للاقتصاد الوطني؟ وما هو المطلوب عمله لبعثه من جديد حتى يقوم على التنوع الاقتصادي ويتخلص من ثقافة الريع وتستوضح فيه معالم كسب الثروة بالطرق الشرعية البينة ؟ وليس محاباة أعوان السلطة أو النافذين في دواليب اتخاذ القرار. لذلك علينا بتلافي الأتي:

- ✓ استقرار المنظومة القانونية التي تتسم بالتغيير السريع ما يفضي إلى الاعتقاد أن كل شيء متغير في هذا البلد وهو يعبر عن مزاج الطبقة السياسية أكثر من تعبير عن بعد استشرافي استراتيجي .
- ✓ محاربة ظاهرة الفساد والمحاباة والبيروقراطية وهيمنة سلطة الإدارة على القرارات الاقتصادية مما يكبح محاولات الدفع بالاستثمار المحلى ويمنع الاستثمار الأجنبي وينفره .
- ✓ محاربة توقيف وعرقلة الكثير من المبادرات والاستثمارات في مختلف القطاعات لدواعي بيروقراطية أو للحصول على مزايا غير مستحقة من أعوان الإدارات العمومية والمسؤولين في مختلف المستويات .
- ✓ التخلص من النظرة السلبية للطبقة السياسية المهيمنة على القرار والتي ترى في البترول هو المخرج الوحيد للثروة والدخل وقصور النظرة اتجاه بقية الاستثمارات الأخرى.
- ✓ غياب الإرادة السياسية في تنمية حقيقية تخدم الوطن والمواطن بعيدة عن الريع البترولي ودون أن تكون لهم نصيب الأوفر منها .
- ✓ زوال هيمنة النظرة إلى الدولة كغنيمة بحيث يتربح منها كل مسؤول مع افراد عائلته وأقربائه عندما يتولى أي مسؤولية وهذا دون أن يقوم بالمهام الموكلة إليه على الوجه المطلوب ويعمل بصدق لخدمة البلد وليس لأهدافه الخاصة .

- ✓ نبذ الشراكة التي تمت بين النخب السياسية والمال الفاسد وعمقت في النهب لمقدرات البلد فقد تجزم أنه لا يوجد رجل أعمال واحد لم يغترف من المال العام ولم يتربح منه وليس هناك من بنى ثروته بعرق جبينه.
- ✓ نبذ ثقافة الريع والربح السريع التي ترسخت منذ فجر الاستقلال في نفوس المواطنين وكلهم ينظرون على حقوقه على الدولة وليس العكس.
- ✓ تجاوز روح الاتكال على الدولة في تحقيق كل متطلبات الشعب الاقتصادية والاجتماعية دون جهد مبذول.
- ✓ تحميل المسؤولية للكفء وحيث يفتقر الكثير من المسؤولين وفي مختلف المستويات إلى الكفاءة وروح المسؤولية ويتصرفون بعبثية ولصوصية عند تولي المسؤوليات وما كشفته محاكمات بعض أفراد العصابة إلا تلك الشجرة التي تغطي غابة الفساد. بعد أن شمل الفساد كافة المستويات ولم يبق مستوى إلا ولحقته يد التخريب المنهج وإذا قدر للعدالة أن تفتح ملفات الفساد على مختلف المستويات لأظهرت الكثير من حجم الفساد المستشري والتي ألحقت الضرر البليغ بمسيرة التنمية وبددت الكثير من مقدرات الدولة الجزائرية وفي كل القطاعات.
- ✓ الاستعانة بكل الخبرات الوطنية والدولية بعد عجز المسؤولين المتعاقبين على إدارة الحكم منذ الاستقلال على وضع خطة استراتيجية استشرافية لتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، فعندما تعجز حكومات متعاقبة على صياغة قانون للاستثمار ولو بعيوب ونقائص أقل صالح لفترة متوسطة أو طويلة المدى فإنه من المستبعد أن تأمل في مختلف الحكومات المتعاقبة أن تحقق التنمية المنشودة، وعندئذ يصبح المحافظة على الوضع القائم على المحك .
- ✓ وقوع السلطات المتعاقبة للحكم منذ الاستقلال في مطب لعنة النفط المورد الذي يهب المداخيل التي تصرف دون رقيب أو حسيب و حسب الأهواء .

6. الهوامش والمراجع:

[1]– عبد السلام بلعيد، "**الاقتصاد الجزائري في عقد السبعينات**" ، جريدة الشعب في 1 أكتوبر 1989، الجزائر ، **ص** : 7

[2]– الديوان الوطني للإحصاءات " **منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالتشغيل والبطالة حوصلة إحصائية للفترة** (1962-2011) "الجزائر 2022 ، ص: 69،الرابط **:**

http://www.ons.dz/

[3]– آيت مسعودان سعيد ،"**الثورة الجزائرية تواصل جهودها في سبيل تحرير الإنسان الارتقاء به**" مجلة المجاهد الجزائر. نوفمبر عدد 265، سنة (1984) ، ص: 24.

[4]– المرجع نفسه والصفحة .

[5]– حمدي باشا رابح ، **التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجزائر (1992)، ص؛ 103

[6]– وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)**، الجزائر ص : 164

[7] –CHOUAM BOUCHAMA **.LA REGULATION DE L'ECONOMIE ALGERIENNE (**1989 **)** .REVUE DE CREAD N :18 ANNEE ALGERIE .P :149

[8]– حمدي باشا رابح ، المرجع السابق، ص: 196

[9] - CNP, **rapport sur L'exécution de Plan quinquennal (1985-1989)** Alger (1990) ,p؛12

[10]– أحمد هني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**" الطبعة الثانية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993) ص: 42

[11]– المجلس الوطني للتخطيط "**المخطط الوطني 1990 تقرير تلخيصي**" الجزء الأول (ديسمبر 1989 ، الجزائر)،ص ص (33-44).

[12]– رئيس الجمهورية ، **خطاب افتتاح الندوة الوطنية إطارات الأمة(2001)**، الخميس 26 أبريل 2001، الجزائر،الرابط: http:// el-mouradia.dz/arabe/

[13]– المرجع نفسه.

[14]– رئيس الجمهورية ،**خطاب أمام إطارات الأمة ،الجزائر**، الخميس 7 أفريل 2005 ، الرابط : http:// el-mouradia.dz/arabe/

[15]– مجلس الوزراء ، **بيان المجلس المنعقد بتاريخ** 24 **ماي 2010** ،الرابط : http:// elmouradia.dz/arabe/

[16]– أبو عبد الله حمد" **1.5 ترليون دولار على خطط زادت الفقر**" جريدة العربي الجديد (27 اكتوبر, 2014)، **الرابط**: https://www.alaraby.co.uk/

[17]–الوزارة الأولى" **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024 ،خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات**" (**الجزائر في** 2021/1/9) ،**الرابط** : http:/ premier-ministre.gov.dz/ar/

[18]– برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،" **الجزائر لمحة إحصائية** " (**نيويورك في** 2022/4/16) ، **الربط** : https:// arabdevelopmentportal.com/

[19]– المرجع نفسه.

[20]– موقع؛(fanack.com،" **اقتصاد الجزائر**" ،(16 **اكتوبر** 2021) ، **الرابط** : https://fanack.com/

[21]– عبد الحميد برا هيمي"**المغرب العربي في مفترق الطرق**" (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996) ص: 104-105

[22]–موقع ؛(stringfixer **" أزمة النفط عام 1973** "مقال متاح على(stringfixer) تاريخ التحميل 2022/4/18 الرابط: https://stringfixer.com/ar/1973_OPEC_oil_embargo

[23]–مهدي وائل ، **تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية**، " مقال منشور في موقع ؛(جريدة الشرق الأوسط في10 ديسمبر 2014 لندن)، الرابط : https://aawsat.com/

[24]– المرجع نفسه.

[25]– بايعا مراد ، "**أزمات النفط في العالم.. عندما يُزعزع الذهب الأسود الأسواق**" ، مقال منشور على موقع (الجزيرة نت في 26سبتمبر 2019 قطر)، الرابط : https://doc.aljazeera.net/

[26]– الخولي أسماء ،" **الجزائر تواجه ثاني أخطر مأزق اقتصادي بعد أزمة 1986 ،الحكومة تتجه نحو التقشف مع تراجع الإيرادات بـ50 % بفعل انهيار أسعار النفط**"، مقال منشور على؛(جريدة الشرق الاوسط في2015/9/18 لندن)، الرابط : https://aawsat.com/

[27]– مجلخ سليم ، "**الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية**"،(دار الكتاب الجامعي، الجمهورية اللبنانية 2017) ، ص 301.

[28]– صحيفة العربي الجديد، "**هكذا أثرت تبعية الجزائر المفرطة للنفط على تدهور اقتصادها**"مقال منشور على موقع؛ (العربي الجديد في 13ابريل 2021 لندن)، الرابط : https:// alaraby.co.uk/

[29]– كارول نخلة ،"**تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحدٍّ وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر** " مقال منشور على موقع ؛ (الجزيرة نت في 21 سبتمبر 2015 قطر) ، الرابط : https://studies.aljazeera.net/

7. المراجع :

1. أحمد هني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**" الطبعة الثانية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993) .
2. آيت مسعودان سعيد ،"**الثورة الجزائرية تواصل جهودها في سبيل تحرير الإنسان الارتقاء به**" مجلة المجاهد ، الجزائر. نوفمبر عدد 265 ، سنة (1984).
3. أبو عبد الله حمد" **1.5 ترليون دولار على خطط زادت الفقر**" جريدة العربي الجديد في؛(27 اكتوبر, 2014 لندن)، الرابط: https://www.alaraby.co.uk
4. بايعا مراد "**أزمات النفط في العالم.. عندما يُزعزع الذهب الأسود الأسواق**"، مقال منشور على موقع (الجزيرة نت في 26سبتمبر 2019 قطر)، الرابط : https://doc.aljazeera.net/
5. برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،" **الجزائر لمحة إحصائية** " (نيويورك في 2022/4/16) ، الرابط : https:// arabdevelopmentportal.com/
6. حمدي باشا رابح ، **التخطيط والتوجهات الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر (1992)،
7. الخولي أسماء ،" **الجزائر تواجه ثاني أخطر مأزق اقتصادي بعد أزمة 1986** ،**الحكومة تتجه نحو التقشف مع تراجع الإيرادات بـ50 % بفعل انهيار أسعار النفط**"، مقال منشور على؛(جريدة الشرق الاوسط في2015/9/18 لندن)، الرابط https://aawsat.com/
8. الديوان الوطني للإحصاءات " **منشورات الديوان الإحصائية الخاصة بالتشغيل والبطالة حوصلة إحصائية للفترة** (1962-2011) "(الجزائر 2022) ،الرابط **:** http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf
9. رئيس الجمهورية ، **خطاب افتتاح الندوة الوطنية إطارات الأمة(2001)**، الخميس 26 أبريل 2001، الجزائر،الرابط: http:// el-mouradia.dz/
10. رئيس الجمهورية ،**خطاب أمام إطارات الأمة ،الجزائر**، الخميس 7 أفريل 2005 ، الرابط : http://www.el-mouradia.dz/arabe/
11. صحيفة العربي الجديد، "**هكذا أثرت تبعية الجزائر المفرطة للنفط على تدهور اقتصادها**"مقال منشور على موقع؛ (العربي الجديد في 13ابريل 2021 لندن)، الرابط : https://alaraby.co.uk/
12. عبد الحميد برا هيمي"**المغرب العربي في مفترق الطرق**" (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1996).
13. عبد السلام بلعيد، الاقتصاد الجزائري في عقد السبعينات ، جريدة الشعب في 1 أكتوبر 1989، الجزائر .

14. كارول نخلة ،"**تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحدٍ وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر**"مقال منشور على موقع ؛ (الجزيرة نت في 21 سبتمبر 2015 قطر) ، الرابط : https://studies.aljazeera.net/

15. المجلس الوطني للتخطيط "**المخطط الوطني 1990 تقرير تلخيصي**" الجزء الأول (ديسمبر 1989 ، الجزائر)

16. مجلس الوزراء ، **بيان المجلس المنعقد بتاريخ** 24 **ماي 2010** ،الرابط :
http:// elmouradia.dz/

17. مجلخ سليم،"**الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية**"،(دار الكتاب الجامعي، الجمهورية اللبنانية 2017) ،

18. مهدي وائل ، **تقلبات أسعار النفط.. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية**، " مقال منشور في موقع ؛(جريدة الشرق الأوسط في10 ديسمبر 2014 لندن)، الرابط :
https://aawsat.com/

19. موقع ؛(stringfixer **" أزمة النفط عام 1973** "مقال متاح على(stringfixer) تاريخ التحميل 2022/4/18 الرابط:
https://stringfixer.com/ar/1973_OPEC_oil_embargo

20. موقع؛(fanack.com،" **اقتصاد الجزائر**" ،(16 **اكتوبر** 2021) ، **الرابط** :
https://fanack.com/

21. الوزارة الأولى" **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024 ،خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات**" (**الجزائر في** 2021/1/9) ،**الرابط** : http:// premier-ministre.gov.dz/

22. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)**، الجزائر1984 .

باللغة الفرنسية

1- CNP. **rapport sur L'exécution de Plan quinquennal** . (1985-1989) ,(Alger1990).

2.BOUCHAMA CHOUAM **,LA REGULATION DE L'ECONOMIE ALGERIENNE ,** REVUE DE CREAD N :18 ANNEE (ALGERIE **.**1989 **)**